صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية

محمد رابح
طالب دكتوراه تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية
قسم التاريخ جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

ملخص:

La presse des Ulémas et son rôle dans le Mouvement National Les pionniers de cette union ont suivi une stratégie réformiste qui a occasionné une révolution dans les idées et les mentalités .

مقدمة:

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية تأثر كبيرا بالظروف الدولية خصوصا خلال الأحداث التي عرفتها فرنسا مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية،إذ انبثق عنها بروز فكرة المقاومة السياسية عن طريق تأسيس الأحزاب و الجمعيات بطريقة مهيكلة. استخدمت من الصحف كوسيلة شرعية لتحقيق مطالب الجماهير.

ومن هذا المنطلق لابد من التطرق إلى صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان لها الأثر الكبير في الحركة الوطنية،حيث اعتمد روادها في تحرير مقالاتهم على إستراتيجية إصلاحية أحدثت ثورة في الأفكار وتغيير في الدهنيات.

ومن خلال ذلك ساهمت صحافة الجمعية في تعزيز فكرة الوطنية من خلال برنامجها الإصلاحي والسعي إلى إيصاله إلى الجماهير وخلق جيل جديد يدعو لها، باعتبارها من وسائل الكفاح وإيقاظ الوعي وتبليغ صوت الأمّة إلى العالم العربي والرأي العام العالمي.

إذ يعبر "الشيخ عبد الحميد بن باديس" عن الصحافة بقوله: " الصّحافة لسان الشّعور وترجمان الوجود وداعي النهوض، وعنوان الشعوب الحية ومعيار الأمم الراقية وهي مبلّغه صوت الضمير وناشرة الأفكار الحرّة، وبعبارة هي المدرسة العامة والصلة بين الشعوب وإن تباعدت أصقاعها، وتجافت طباعها وهي على الأخصّ مغناطيس الإحساس، فلا حركة في العالم ولا بارقة من بوارق الإصلاح إلاّ وفيها الحظّ الأوفر والقسط الأكبر فوجود الصحافة إذن ضروري للبشر على الإطلاق فما من أمة لا صحافة لها لا تعدّ في مصاف الأمم الحية ولا يحسبنّ لها في الوجود أيّ حساب"[1]

وانطلاقا من أهمية الموضوع تولد لدينا شعور الخوض في البحث للتعرف على أهم صحف الجمعية وموقف السلطات الاستعمارية منها ودور ها في الحركة الوطنية الجزائرية،من خلال نشر دعايتها ومدى وارتباطها مع الشعب الجزائري.

1 الصحافة الإصلاحية :

اعتمدت جمعية العلماء المسلمين في حركتها الإصلاحية على الصحافة التي اتخذتها كمنبر تعلن من خلالها عن مبادئها وأرائها للرأي العام والشعب الجزائري، حيث أصدرت عدة جرائد نذكر منها:

أ.جريدة المنتقد الدينية:

أول عدد صدر لهذه الجريدة في يوم الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ الموافق لـ 12 جويلية 1925م،وكان شعارها"الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيئ"،حيث جاء على صفحتها الأولى عنوان بإمضاء محررها الأستاذ:" عبد الحميد بن باديس " مبادؤنا،غايتنا وشعارنا"[2]،أي المبدأ السياسي والتهذيبي ولانتقادي وقد اتخذت مدينة قسنطينة مقرا لها، وكانت تصدر كل يوم خميس تحت إدارة السيّد "بوشمال أحمد".

تعد الجريدة العربية الجزائرية الأولى التي جمعت الأقلام الإصلاحية المتمثلة في الشباب العربي الواعي والمثقف العائد من المشرق، وأن خطتهم الأولى تحقيق إصلاح داخلي أولا في سبيل إصلاح شامل.[3] حيث اتجهت جريدة "المنتقد" إلى الإصلاح الديني وحاربت الخرافات والبدع التي كانت تروج في ركاب الطرقية المنحرفة، ولعلها لم تختر هذا الاسم عنوانا لها لتعرض بالاعتقاد الذي يشيعه أدعياء التصوف في الشعب الساذج " اعتقد ولا تنتقد"،كما قاومت أفكار الفرنسة والتغريب التي بثّها الاستعمار في عقول الشباب الجزائريين،كما دافعت عن الشخصية العربية الإسلامية.

أهم محرري الجريدة:"عبد الحميد بن باديس، الشيخ الطيب العقبي، أبي اليقظان، ومن الشعراء محمد العيد آل خليفة، محمد السنوسي"، توقفت جريدة المنتقد في يوم الخميس 10 ربيع الثاني 1344هـ الموافق لـ 29 أكتوبر 1925م بأمر حكومي[4]، بحيث صدر منها حوالي 18 عددا وفي هذا السياق يقول بن باديس"... وكبر على الذين تعودوا النفاق صراحتها، وهال الذين اعتادوا الجبن من الرؤساء أو اعتادوا الجمود من إتباع صرامتها، أجمعت هذه الطوائف أمرها فأخذوا يسعون في الوشاية ضدها، وحمل الحطب للمراجع العليا لحرقها، حتى عطّلت."[5]

وحقيقة التوقيف تتجلى في خوف الاستعمار من هذا التيار في التأثير على شباب الجزائر فينقلب السحر على الساحر،كما يدل على ذلك قول" بن باديس،" ولم نعجب من هذا كله لأنّ جريدتنا أهلية، وصور الأهلي قصير".[6]

ب. جريدة الشهاب :

بعدما أوقفت السلطات الاستعمارية جريدة " المنتقد" خلفتها جريدة " الشهاب" التي حملت نفس الأفكار، كما اتبع "بن باديس "في تحريرها نوعا من المرونة السياسية فكان ليّن القول، وخفيف اللهجة مع الإدارة الاستعمارية في فرنسا.

وقد برز أول عدد من الشهاب في 12 نوفمبر 1925م،حيث كانت تصدر مرّة كل أسبوع ثم أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع، وفي السنة الرابعة من صدورها عرفت الجريدة أزمة مالية حادة[7]، التي حوّلتها من جريدة إلى مجلة تصدر مرة كل شهر.

ج. جريدة السنة النبوية:

تعد جريدة السنة النبوية من الجرائد التي حررها "الشيخ ابن باديس"، وقد صدر أول عدد منها في شهر مارس 1933م بالمطبعة الجزائرية، حيث حملت شعارين الأول يحمل آية قرآنية: " ولكم في رسول الله أسوة حسنة"، والتاني حديثا شريفا:" من رغب عن سنتي فليس مني"، وقامت هذه الجريدة بالدفاع عن الإسلام الصحيح والوقوف أمام دعاة الخرافات والأباطيل.[8]

لقد ساعد الكثير من الرواد في تحرير مواضيع ومقالات هذه الجريدة، كالشيخ "محمد السعيد الزاهري الذي اشتهر بكتاباته الإسلامية الراقية، بالإضافة إلى محمد العيد آل خليفة وغيرهم وقد فتحت صفحاتها لأقلام الكتاب الثائرين.

غير أن توجهها الإصلاحي الوطني دفع بالسلطات الاستعمارية إلى شن حملة شعواء ضد علماء الجمعية الأمر الذي جعل هذه الجريدة تعيش في ظروف صعبة للغاية، بسبب صدور قرار مشال1933م ،[9] الذي نصّ على إلقاء المحاضرات والدروس في المساجد الحكومية، وفي حقيقة الأمر أن هذا القرار كان نابعا من الأوساط الطرقية التابعة للإدارة الاستعمارية لأنها كانت ترى بأنّ الدروس والمحاضرات التي يلقيها العلماء الأحرار سوف تؤدي حتما إلى تسيير عقول الناس دينيا ليستغلوهم في الحالات السياسية[10].

لقد روّعت الأمة الجزائرية بنبأ توقيف جريدة السنة الذي جاء بقرار من وزير الداخلية، حيث تساقطت على إدارتها رسائل الاستياء والتعجب، ولم يكن رد فعل العلماء الأحرار من توقيف هذه الجريدة الدينية البعيدة كل البعد عن السياسة، إلاّ مواصلة ومتابعة عملهم الديني والتهذيبي[11].

وأصبحت الصحافة بعد قرار 1933م أخطر من الدروس والمحاضرات، الأمر الذي دفع بالسلطات الاستعمارية إلى استخدام كل الوسائل من أجل إيقافها، فأرسلت قوات الشرطة صبيحة أول جويلية 1933م بحجز الأعداد الموجودة في السوق. وتمّ توقيف مطبعتها، فكانت مدّة صدور جريدة السنة أربعة أشهر فقط،حيث

أصدرت خلالها ثلاثة عشر عددا، فالتوقيف لم يكن موجها فقط للجريدة ولكنه موجها لنشاط الجمعية والخطورة التي تمثلها بالنسبة لإدارة الاحتلال[12]،ففي شهر ربيع الأول عام:1352 هـ-1933م أوقفت جريدة السنة نهائيا.[13]

د. جريدة الإصلاح:

صدر أول عدد لهذه الجريدة يوم 08 سبتمبر 1927م من طرف مؤسسها "الشيخ الطيب العقبي"، حيث كانت تصدر كل يوم خميس، ونظرا لفقدان وسائل الطباعة اضطر "الشيخ الطيب العقبي "إلى طبعها بتونس، لكن بصدور العدد الأول من "الإصلاح" حتى واجهتها الإدارة الفرنسية في تونس ومنعتها من الحق في الصدور.

الأمر الذي جعلها تتوقف، هذا ما جعل "العقبي" يفكر ويبذل مجهود في تركيب مطبعة ببسكرة بدعم مالي من طرف بعض المتحمسين للفكر الإصلاحي[14]،فصدر العدد الثاني بعد سنتين كاملتين،بتاريخ 05 سبتمبر 1929م، إذ كان شعارها "أول واجب لتنوير الأفكار وتهذيب الرأي العام" العمل على تحطيم الخرافات وهدم الأوهام".

ومن أهم المواضيع العناوين التي حررها الطيب العقبي نذكر منها: "ألا فليعش المصلحون"[15] "وليحسن المبطلون"، و" عراقيل الإصلاح"..." جرائد الجزائر لا تطبع بتونس"...[16]كما كان "الشيخ الطيب العقبي" يسعى من خلال هذه الصحيفة على نشر الأفكار الإصلاحية، ويصر على ضرورة إقامة نهضة عربية إسلامية، وانطلاقا من هذا واجه الكثير من الضغوطات والصعاب من أجل استمرار جريدته التي واجهت العديد من المشاكل بعد حملة المطاردة من طرف السلطات الاستعمارية.

ورغم ذلك واصل نضاله الإصلاحي حيث تناول في العدد الثاني من" الإصلاح"[17]مواضيع مست الجانب الإصلاحي والسياسي، والأدبي مع نشرها لسلسلة من المقالات مثل مقالة عنوانها "طبقات الشعب الجزائري وأحزابه الوطنية"، ومقالات أخرى خاصة بأخبار المغرب والعالم الإسلامي، وتتبع أحداث القضية الفلسطينية ومقالات خاصة بالحرب الفرنسية كما أثارت مقالات أخرى قضية التجنس.

استجاب العقبي إلى الدعوة الوحدوية التي كانت ترمي إلى تكوين منظمة شبانية من طرف المغاربة وأثارت هذه القضية في الجريدة معبرة عنها بقوله: " تلك هي أمنيتي التي تطلبها وتعمل إليها الجزائر وتونس والمغرب كل بلاد الشام" واعتبارها كخطوة مهمة للقضاء على الاستعمار من طرف تكتل الشمال الإفريقي[18].

استمرت جريدة الإصلاح في خطها الإصلاح، ونضالها ضد الانحراف الديني والاستعماري بالرغم من مضايقات الحكومة الفرنسية الاستعمارية، فبعد توقيفها ومصادرتها في 25 سبتمبر

1930م، ظهرت مرّة أخرى في 28 ديسمبر 1939م، ثم وقفت مرة أخرى، لتعاود الظهور من جديد مع بداية 1947م، وبعدها توقفت في فيفير 1948م، ومع مرور شهر عادت إلى الظهور، غير أنّها توقفت نهائيا في عددها 72 بتاريخ 03 مارس 1948م.

هـ. جريدة البصائر:

تعدّ "البصائر" الجريدة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء، كما تعتبر من أهم وأبرز الصحف العربية الجزائرية شهرة وانتشارا وهذا لما تركته من آثار في الحياة الوطنية من شتى جميع نواحيها.

وقد مرت بمرحلتين حاسمتين هما:

. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية: 1935-1939م: أطلق عليها السلسلة الأولى، وقد صدر العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935م[19]، وكان على رأس إدارة تحريرها في بداية الأمر "الشيخ الطيب العقبي"،أمّا صاحب امتيازها "الشيخ محمد خير الدين"، شعارها: الآية القرآنية " قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ" وقد كانت تصدرها المطبعة العربية التي كان يملكها "أبو اليقظان" بالعاصمة.

وقد عمدت الجريدة إلى خطة مزدوجة إذ لم تقل أنها دبلوماسية سرية في ظاهرها مهادنة الحكومة الفرنسية وإظهار الثقة لكونها حكومة ديمقراطية يسيرها رجال ينتمون إلى " الجبهة الشعبية" وباطنها عداوة متحكمة وشديدة للموظفين الرسميين ورجال الطرق، والأحزاب المعادية للجمعية.

والواقع أن الظروف السياسية، والتطورات الاجتماعية التي راحت تتلاحق بسرعة في هذه السنوات نقلت الواقع الجزائري كله من مرحلة إلى أخرى. وكان على جريدة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تعايش هذه التطورات، لا سيما الأحداث التي تمس الشخصية الجزائرية، ولعل من أبرزها المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالعاصمة 1936م، وقضية اعتقال الشيخ العقبي بتهمة اغتيال المفتي الحكومي " كحول"12، وصدور قانون 8 مارس 1938م لضرب التعليم الإسلامي في الصميم وإغلاق المدارس الحرة أمام " الجمعية"، كما ازداد الوضع تأزما بعد أن أصدر كاتب الولاية المدعو " مشال" قرار إغلاق المساجد أمام أعضاء " جمعية العلماء" في فيفري 1933م[20].

وفي 24 أكتوبر 1937م تحولت البصائر من الجزائر إلى قسنطينة، ومن أهم المحاور التي عالجتها: الإصلاح الديني، والأوقاف، والوظائف الدينية، والجمعيات الدينية، وتدشين المدارس الجديدة التابعة للجمعية وإنشاء فروع لها، بالإضافة إلى موقفها الرافض للتقليد والدعوة إلى الإصلاح.[21]

من أهمّ الأعلام الذين كتبوا في صفحاتها نذكر: "الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي"، كما ساهم فيها عدد آخر من رجال الجمعية منهم، "محمد خير الدين، ومبارك الميلي، والشيخ العربي التبسي، والفضيل الورتلاني، وأحمد حماني"، والأستاذ "أبو العباس أحمد الهاشمي"، والشاعر الكبير م"حمد العيد آل الخليفة".

وساهمت البصائر بمقالات في الدفاع عن التعليم الحر، ومقاومة قانون "ريني" الذي صدر في 8 مارس 1938م والذي جاء لمحاربة المدارس الحرة العربية والإصلاحية في الجزائر. ولم تدم السلسلة الأولى من البصائر في الصدور إلاّ حوالي 4 سنوات.

. **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية1947-1956م:** وهي الفترة التي ظهرت فيها السلسلة الثانية من جريدة البصائر، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور من جديد، ومنها " جمعية العلماء" برئاسة " الشيخ البشير الإبراهيمي"، التي عملت على إحياء جريدتها السابقة ((البصائر في سلسلة ثانية))[21] والتي كان يشرف على إدارتها رئيس الجمعية "الشيخ البشير الإبراهيمي"،وأصبحت الجريدة اللسان الرسمي لها بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد انقسمت الحركة الإصلاحية على نفسها بعد وفاة رئيسها "الشيخ عبد الحميد بن باديس" الذي وافته المنية في مدينة قسنطينة في 16 أفريل 1940م،وبذلك خلفه "الشيخ الإبراهيمي" على رئاسة الجمعية الذي كان بمعتقل آفلو.

أصبح مقر جريدة البصائر بالعاصمة، وظهرت بنفس المظهر الذي كانت عليه في السلسلة الأولى،إلاّ أنّ الأسماء تغيرت لكن طريقة معالجتها للمواضيع بقيت كما كانت، حيث خصصت الافتتاحيات للقضايا الدينية المتعلقة بالمساجد الرسمية، والجمعيات الدينية الإسلامية بالإضافة إلى المواضيع الجوهرية حول الإصلاح ونجاح خطة الجمعية في المشاريع التي باشرتها لإنشاء المدارس الحرة والمساجد الإصلاحية والاجتماعية الخاصة بهيئة التدريس....[22].

أصبحت فيما بعد مسألة استقلالية الدين الإسلامي مطلبا أسبوعيا في كل افتتاحية يعدّها "البشير الإبراهيمي"،وفيما بعد "العربي التبسي"، نظرا لأهمية هذا الموضوع في الشخصية الجزائرية، وهي مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية[23].

توقفت جريدة البصائر عن الصدور في عددها رقم 361 وذلك يوم 06 أفريل 1956م، بعد حل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانضمامها إلى جبهة التحرير الوطني.

و. جريدة الشريعة المحمدية:

تعد هذه الجريدة إحدى جرائد الجمعية، التي صدر أول عدد منها يوم الاثنين 17 جويلية 1933م وهو اليوم الذي بقيت تصدر فيه تيمنا باليوم الذي ولد فيه الرسول محمد صلى

الله عليه وسلم، وتجدر الإشارة إلى أن تأسيسها تمّ بعد أسبوعين من توقيف جريدة السنة، وقد اتخذت شعارين: الأول يحمل الآية القرآنية الكريمة: " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها " أمّا الشعار الثاني فهو حديثا لرسول الله عليه الصلاة والسلام: " من رغب عن سنتي فليس مني"[24]،وكغيرها من الجرائد الأخرى فإنّ "الشيخ عبد الحميد بن باديس" كان رئيس تحريرها يساعده الشيخين "الطيب العقبي وسعيد الزاهري".

وقد اعتبرت هذه الجريدة بمثابة استمرار لجريدة السنة التي تمّ توقيفها من طرف الإدارة الاستعمارية قبل ذلك بسبعة عشر يوما، واستعمل محررها عبارات توحي بالتملق بالجمهورية الفرنسية، ولم يكن هذا الموقف سوى مناورة سياسية من قبله، يهدف من ورائها إلى ضرب المتربصين بالجمعية.

ومن أهم ما جاء في افتتاحية الشريعة ما يلي: " وبعد؛ فيما ينقم علينا الناقمون ! أينقمون علينا تأسيس جمعية دينية إسلامية تهذيبية تعني فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها... وتربيتها للشعوب وتثقيفها فإذا كان ما ينقمون منا فقد أساءوا إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إلينا"[25]، كما خاطب ابن باديس في هذه الافتتاحية الموظفين والكولون قائلا"... أفطنتم أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة...[26]

وبالرغم ما قيل على العدد الأول يحمل أفكار تتقارب مع الاستعمار ويحوي جملا تمجد فيها فرنسا والجزائر، إلاّ أنّها تتضمن إستراتيجية الإمام "بن باديس" في إطار تعامله ودبلوماسيته مع العدو، فجريدة الشريعة تعد جريدة الإصلاحيين الذين استمروا في مواصلة الكفاح من أجل الحقوق المشروعة للأمة الإسلامية الجزائرية من تحرير المساجد وعودة للأوقاف وإبعاد الإدارة عن تدخلاتها في الشؤون الدينية. وقد أوقفت كغيرها يوم 29 أوت 1933م، بعد صدور سبعة أعداد منها[27].

ي. جريدة الصراط السّوي الإصلاحية:

بعد توقيف جريدتي السنة والشريعة بادرت " جمعية العلماء" إلى إصدار جريدة " الصراط" الأسبوعية التي صدرت بقسنطينة يوم الاثنين 11 سبتمبر 1933م، يسيرها "الشيخ عبد الحميد بن باديس"، وصاحب امتيازها "أحمد بو شمال"[28]، ويؤكد هذا الصدور بأن الجمعية تحدّت كل الظروف التي واجهتها، ونجد في العدد الأول تصريحات الوالي العام الفرنسي " كارد" الذي حاول التبرير من مسؤولية العراقيل الإدارية، والملاحقة البوليسية لنشاط جمعية العلماء[29].

وقد اهتمت جريدة الصراط بالمسائل الدينية وأقوال الصحف فيها، حيث جاء في أحد أعدادها: " الآن الجامع صار الدخول إليه محصورا إذ يمكن القيام فيه بأداء فريضة الصلاة كآخرين، أمّا الخطابة فقد جعلت حكرا
على خطباء الجامع وعلى الطرقيين"[30]كما دفعت الجريدة عن طموح الشعوب العربية والإسلامية منها القضية الفلسطينية.

أمّا عن التضييق الذي مارسته الإدارة ضد رجال الجمعية يمكن الإشارة إلى خبر إبعاد الأمين العمودي إلى آفلو، كما سعت الإدارة الاستعمارية إلى توقيف جريدة الصراط بمقتضى قرار شوطان[31] Choton الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1933م، وقد علقت جريدة البصائر على هذا القرار قائلة بأنّ نصّه كان عاما موجه لكل جريدة تصدر من الجمعية أو أحد روادها، وكل جريدة تسير على نهج الصراط، ومعنى هذا أن السلطات الفرنسية كانت تمنع كل دعوة إلى الفضيلة والأخلاق الكريمة، وكانت الضربة الاستعمارية في هذه المرّة أشدّ وقعاً من سابقاتها... حيث دلّت على نوايا السلطة الحاكمة وما تحمله من حقد ضد الجمعية ورجالها.

جاء في قرار توقيف "الصراط" ما يلي:" إنّ هذا الإجراء سيتخذ ضد كل الجرائد التي تعمل للنزعة الإصلاحية، أينما وجدت عبر التراب الجزائري، ومهما يكن صاحب امتيازها ومهما تكن المطبعة التي تسحب منها[32]، وهكذا توقفت جريدة " الصراط" عن الصدور هي الأخرى بعد أن دامت قرابة أربعة أشهر من 07 جويلية 1933م إلى 08 جانفي 1934م.

ن. جريدة الدفاع السياسية: LA DEFENSE:

ضمّت هذه الجريدة مجموعة من رجال الإصلاح المتفرنسين، كان رأسهم "الأمين العمودي" الذي كان عضو في المجلس الإداري للجمعية. وقد صدر أول عدد لجريدة الدفاع، الناطقة باللغة الفرنسية يوم الجمعة 26 جانفي 1934م، ويعتبر الأستاذ العمودي محررها الرئيسي أمّا صاحب امتيازها فهو " جغلارت" JUGLART المدعو " محمد الشريف" مسلم فرنسي تأثر بالحركة الإصلاحية وتصحيح الدين من الخرافات والأباطيل التي علقت به بفعل نشاط رجال الطرقية.

كما كان ل"محمد بن حورة" هو الآخر دور هام من خلال الكتابات التي تضمنتها صفحات هذه الجريدة، وقد عرفت مقالاته بإمضاء " أبو الحق" بصفة مهنة القضاء التي كان يمارسها بالعاصمة. بالإضافة إلى شخصية أوروبية أخرى تعرف بـ " هنري بريني" الذي كان له دور بارز في الدفاع عن حقوق الجزائريين، وعلى هذا الأساس صارت " الدفاع" الجريدة السياسية للحركة الإصلاحية خلال فترة 1934-1939م.

ومن بين المواضيع التي تناولتها نذكر: نشاط العلماء، وحرية الدين الإسلامي، ومسألة المساجد، وفضائح الحج، والوضع القانوني للصحافة العربية في الجزائر، والشخصية العربية الإسلامية، ومشروع " بلوم فيوليت"، والإسلام والشيوعية، والتعليم العربي، والمؤتمر الإسلامي 1936م ونشاطاته، وموقف بن جلول من حادثة اغتيال
المفتي " كحول"، والطرقية ضد الإسلام، والمدارس الحرة واللائكية، والسلم والدين[33].

إنّ طبيعة المواضيع التي تناولتها جريدة الدفاع هي دليل قاطع على أنّها كانت بمثابة الجزء المكمل للجرائد العربية، حيث أن موقفها من الحرب العالمية الثانية مثلا لم يختلف عن مواقف جرائد الجمعية غير أنّها توقفت في العدد: 222 الذي وافق يوم الخميس 10 أوت 1939م، بعد تأثيرها الكبير على الساحة السياسية والدينية والثقافية بمقالاتها مدّة خمس سنوات[34].

2. موقف الإدارة الاستعمارية من صحافة الجمعية:

لم تتوقف الإدارة الاستعمارية عن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها في حق صحافة الجمعية عند حدود مصادرتها وتوقيفها، بل مست حتى صاحب الجريدة نفسه سواء عن طريق إلزامه بدفع غرامة أو سجنه، أو تهديده، أو ملاحقته واستنطاقه في محاضر الشرطة الفرنسية، والواضح أنّ تلك الظروف والمعاملة القاسية التي عاشتها الصحافة العربية وملاحقة أصحابها ذوي اتجاه الوطنية، كان دافعا قويا ومباشرا في عزوفها عن الخوض في أحاديث السياسة.

وفي هذا الصدد يبرر بعض رواد الصحافة في صحفهم ابتعادهم عن القضايا السياسية لتجنبهم مطاردة الاستعمار والتستّر من أجل استمرار جرائدهم، وفي هذا الإطار لجأ "ابن باديس" إلى هذا الأسلوب[35] عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، ليجنب الجمعية من المطاردة والمصادرة لنشاطهم الإصلاحي، كما أن جذوره تعود مع بداية الحركة الإصلاحية سنة 1931م.

لقد نشر الطيب العقبي مقالا بجريدة " الشهاب" يوصي الشباب الإصلاحي بأن يبتعد عن الخوض في غمار السياسة لتفادي بطش الإدارة الاستعمارية، وبفعل الضغوطات الفرنسية المشددة، ابتعد ابن باديس في السنوات ما بين 1925-1927م عن الكتابة في السياسة، وقد عبر عن ذلك بقوله:"... لندع هذه الاتجاهات التي سار عليها أصحاب الصحف عبارة عن تسترات وخوف من رد الفعل الفرنسي"[35].

ورغم الإجراءات التي اتخذت من أجل استمرار الصحافة العربية ودفاعها عن القضية الوطنية، وإصرار رواد الصحافة وإيمانهم العميق بدورها الكبير في النهوض بالأمة

الجزائرية، ودفعها لنيل الاستقلال، إلاّ أنّ ذلك أدى بأصحابها إلى تعرضهم للاضطهاد بكل أشكاله[36].

فبعد أن أوقفت الإدارة الاستعمارية صحف جمعية العلماء المسلمين وأغلقت مدارسهم، قامت بعدها بحملة ضد أساتذتها ومصادرة جرائدهم، فأدخلتهم السجون، واعتبرت كل الصحافة العربية الصادرة بالجزائر صحافة أجنبية عنها ليس لها أية حرية مثل ما لها في فرنسا، بالإضافة إلى ذلك قام عملاء الإدارة الفرنسية بتشويه سمعة الجمعية عن طريق الدعاية، كما سلطت عليها أعداءها من الطرقيين وعملائها[37].

وعندما قام" الطيب العقبي "بإعادة نشر جريدة موقفة، أصدرت السلطات الاستعمارية في حقه عقوبة تمثلت في دفع غرامة مالية قدّرت بحوالي 500 فرنك فرنسي. وثمّ إخضاعه للمراقبة الخاصة لمدّة ستّة أشهر[38].

كما قام "بو شمال بن إسماعيل" محرر جريدة السنة التي ثمّ توقيفها في 23 جويلية 1933م بتقديم طعن إلى الإدارة الفرنسية، يؤكد فيه أن جريدة " السنة" ليست جريدة سياسية بل أنّها ذات توجه ديني فقط وقبيل

اندلاع الحرب العالمية الثانية 28 أوت 1939م، صدر قانون جديد جاء فيه من يصدر جريدة يجب أن يحصل على رخصة منها[39] كما لقيت كل من جريدتي السنة وجريدة الشريعة، وجريدة الصراط أنواع الاضطهاد والمتابعة

من طرف الإدارة الاستعمارية[40]، وهذا حال كل الجرائد الإصلاحية الأخرى بحيث لقيت العوائق والضغوطات من طرف السلطات الاستعمارية من خلال محاولة التصدي لمحرريها بكل الطرق والوسائل.

3.الدور العام لصحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية :

أ.في الميدان الديني:

.محاربة الطرقية:

لم يكتف الاستعمار الفرنسي باحتلال الجزائر والقضاء على هويتها بل لجأ إلى اتخاذ شعبها وسيلة لخدمة أغراضه، وكانت من بين أهم وسائله استعمال الطّرق الصّوفية التي عملت على نشر البدع والخرافات وشجعت الاعتقاد دون الانتقاد وغرست ذهنية الدروشة وغيرها من الأفكار المنافية للعقيدة الإسلامية.

وكرد فعل على هذه الأوضاع الصعبة التي خلقتها السياسة الاستعمارية وجدت فئة من الجزائريين تقاوم هذه البدع والخرافات، هدفها في ذلك إصلاح الأمّة، فقد حاربت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انتشار عملية تحريف الدين الإسلامي، الذي نسبوه آنذاك إلى

انتشار الزوايا والطرق الصوفية، وقد ورد في جريدة البصائر: " المرابطون هم حيوانات الاستعمار الدّاجنة، فهم اليد التي تنفذ الأوامر المشؤومة والحبس الذي يفتح له الطريق، وما انفكوا يناقضون الله في ظهورهم بمظهر الأنفة أمام الشعب والعبودية إزاء المستعمرين والرؤساء الإداريين الطغاة"[41].

وبعد أن درست جمعية العلماء المسلمين أحوال المجتمع توصّلت إلى ضرورة محاربة الطرقية وهو ما أكّده الشيخ الإبراهيمي سنة 1935م الذي رأى أنّ الطرق المبتدعة في الإسلام هي سبب تفرق المسلمين[42]

وعلى هذا الأساس سعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى تكوين رجال صالحين مخلصين مؤهلين للدفاع عن الوطن والدين، والبحث عن المواهب الفكرية الخلاقة والإدارية الناجحة لمعالجة الأمراض الاجتماعية والفساد الخلقي والعقائدي[43].

وفي هذا السياق يذكر "الشيخ الإبراهيمي" قائلا: "لقد غابت هذه العوائد الشيطانية قبل الحرب الأخيرة أو كادت تموت، بتأثير الحركة الإصلاحية المطهرة للعقائد[44].

وقد وجد هذا القول في مقال نشر كاملا بعنوان أعراس الشيطان، شرح فيه سبب انتشار مثل هذه الأعراس وهو تنشيط الحكومة لها، لأنّ في إحيائها قوة للاستعمار ومقاومة للحركة الإصلاحية، لذلك قال الإبراهيمي:" وإنشاء الله لهذه المكائد لمتفطنون لها، وإن على إحباطها لعاملون وإن للحديث عن هذه المخزيات لعائدون"[45].

يتضح ممّا سبق ذكره بأنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سعت دائما إلى نقد الطرق الصوفية، لبلوغ هدف واحد يتمثل في تطهير الدين من البدع والخرافات،وهو ما يتفق مع ما قاله" الشيخ البشير الإبراهيمي" في مقاله المذكور آنفا "أعراس الشيطان" الذي يذكر فيه: يا قومنا إن أصول هذه المنكرات مفسدة للعقيدة وإن فروعها مفسدة للعقل والمال وإنّكم مسؤولون عند الله عن جميع ذلك، يا قومنا إنكم تنفقون هذه الأموال في الحرام وإن الذبائح التي تذبحوها حرام لا يحل أكلها، لأنّها مما أهل به لغير الله فمن أفتاكم بغير هذا فهو مفتي الشيطان، لا مفتي القرآن[46].

.موقفها من المساجد الرّسمية:

كان للجمعية موقفا من الإدارة الاستعمارية التي كانت تتدخل في شؤون الجزائريين، ومارست سلطتها على المساجد وموظفيها، حيث طالبت الجمعية في المؤتمر الإسلامي الأول جوان 1936م بإرجاع المساجد وفصلها عن الإدارة الفرنسية وعدم التدخل فيها وفي موظفيها[47].

وقد لخص هذا المطلب الذي تقدمت به الجمعية في المؤتمر الإسلامي الأول الجهود التي سعت إليها من قبل في رفضها للمساجد الرسمية وموظفيها وحفاظا على حريتها، وذلك في مارس 1933م حسب ما أوردته جريدة الشهاب[48]، وقد احتجت الجريدة الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على الإدارة الاستعمارية، كما سجل نفس الموقف في جريدة الصراط التي جاء فيها " بأنّ الجمعية من أهم غاياتها الوعظ والإرشاد وأن هذه المهمة لا يمكن أن تكون إلا في المساجد وطالبت في إلحاح بفتح المساجد في وجود الوعّاظ والمرشدين بدون طلب الترخيص من الإدارة الاستعمارية[49].

لقد نددت الجمعية ورفضت رفضا مطلقا ما اصطلح عليه آنذاك بالوظائف الرسمية للمساجد وموظفيها وقد كتب الشيخ بن باديس مقالا عن الوظيفة الرسمية بعنوان :" أيّها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن" هناك من ينتسبون بالإسلام والقرآن من هم أشد بلاءا من أولئك وأعظم خطرا وأقيم عملا وأسود أثرا أولئك الرسميون[50].

.فصل الدين عن الدولة:

طالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بضرورة فصل الدين عن الدولة، وفصل الشؤون الدينية عن الإدارة الفرنسية، ولم يكن هذا المطلب واضحا في قانونها الأساسي، ويتبين بعدما تحررت من الطرقية ودعاتها وأعوان الإدارة التابعة لها.

ففي شهر جوان 1936م تاريخ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري قدمت مطالبها كالآتي:

1. تسليم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار ميزانية الجزائر تتناسب مع أوقافها، وتتولى أمرها جمعيات دينية مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الدولة.
2. يؤسس القضاء مجلة أحكام شرعية على يد هيئة إسلامية تحت إشراف الجمعيات الدينية المشار إليها سابقا.
3. تأسيس كلية لتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية لتكوين موظفين لخدمة المساجد من أئمة وخطباء ومدرسين ومؤذنين وغيرهم.
4. إدخال إصلاحا على المدارس المتخصصة في القضاء بتدريس المجلة المشار إليها سابقا وتكوين رجال قضاة من أصدق الممثلين[51].

حيث لا يمكن لهذه المقاصد أن تتحقق إلاّ في ضل دولة مستقلة،أمّا في إطار مطلبها القاضي بفصل الدين عن الدولة فينوه "الشيخ الإبراهيمي" في مقال له حول قضية فصل الدين عن الدولة بعنوان " نظرتنا إليها"

قائلا: "الإسلام والعروبة دعامتان تمسكان هذا الوطن من الزوال، وفي فصل الإسلام عن الحكومة تثبيت للدعامة الأولى والتعليم العربي تمكين للجنسية العربية"[52].

ب.في الميدان الاجتماعي والثقافي:

.التربية والتعليم:

للتربية والتعليم أهمية وتأثير على المجتمع، ويرجع ذلك الفضل في تنشئة الملكات وتنمية الغرائز وهي من أعظم ما يميز الإنسان على الحيوان، لما لها من تأثير على العقل وبلوغ الإدراك[53].

لهذا الغرض أنشأت جمعية العلماء المسلمين دورا للتعليم وأعطتها أولوية كبرى على غيرها، فكانت مدارسها تلقب بالمدارس الحرّة ومعلموها أحرار، وذلك بغرض التفرقة بينهم وبين المعلمين الرسميين التابعين للإدارة الفرنسية[54].

وأول هيكلة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين " نادي الترقي" الذي عرف نهضة إصلاحية خالصة، الأمر الذي تطلب دعوة إلى إنشاء دور التعليم الحر "بتلمسان وقسنطينة وميلة"، وبذلك تزايد عدد الوافدين من الطلاب إلى الجامع الأخضر وجامع الزيتونة[55].

وبما أنّ الحكومة ليست في وسعها أن تقوم بالمدارس الفرنساوية والمدارس العربية في آن واحد وأن الأمة الجزائرية تكتفي من الحكومة بأقل ما يمكن من الإعانة والمؤازرة والتشجيع، وبما أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أسمى غاياتها نشر التعليم بكافة أنواعه والسعي إلى تعميمه بجميع الوسائل والطرق فإنّ جمعية العلماء تطلب من الحكومة ترك الحرية التامة للمسلمين الجزائريين في فتح الكتاتيب القرآنية والمكاتب العربية الحرة[56].

أمّا عن البعثات العلمية، فقد سعت الجمعية من خلال نشاطها التعليمي إلى ضبط قوانين التعليم وتيسير كافة الجهود من أجل النهوض بمستوى المتعلمين، كما سعت إلى الرفع من المستوى العلمي للطلبة، حيث كانت توجههم في بعثات علمية إلى جامعي الزيتونة بتونس والقيروان بالمغرب وقلة منهم إلى الأزهر الشريف بالقاهرة.

.موقفها من المرأة:

عملت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على تقدير درجة المرأة بحيث نشرت لها مقالات في جريدة البصائر والشهاب تحت عناوين مختلفة مثل: نهضة المرأة المسلمة، المرأة الجزائرية، المرأة الوحدة الوطنية....، وقد اعترفت بحريتها وهي ليست كالحرية التي دعى إليها المستعمر مثل تبريج المرأة وسفورها الذي يخالف تعاليم الدين الصحيح.

لذلك اهتم رواد الإصلاح الجزائريين بتوضيح المرتبة التي لا بد أن تكون عليها المرأة الجزائرية المسلمة، ولم يعارض العلماء خروج المرأة للتعليم أو لغرض آخر إلاّ بارتدائها الحجاب وفي سياق هذا يقول "بن باديس": " إذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الشرع عن وجهها.[57]

.القضاء الإسلامي في الجزائر:

يعتبر القضاء من أكبر المناصب العليا في الدولة، حيث لقي الاهتمام الكبير من قبل جمعية العلماء،فقد نشرت له العديد من المقالات في جرائدها، التي بينت فيها القضاء الإسلامي قبل الاستعمار وبعده، فقد ورد في الأعداد الأولى من جريدة البصائر مقال بعنوان" القضاء الإسلامي بالجزائر" [58]جاء فيه أن القاضي قبل الاحتلال الفرنسي كان يملك السلطة المطلقة تجاه الدولة، حيث أنه هو الذي يصدر الأحكام وفقا لما جاء به القرآن والسنة ، فالقاضي في هذه الفترة كان يحكم وفق ما يمليه عليه الإسلام[59].

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، أحذت الإدارة الاستعمارية تحارب القضاء الإسلامي، فقامت بإتباع سياسة عشواء بغرض القضاء عليه والتي تمثلت في طرد الموظفين من مناصبهم أمثال: رجال العلم والدين، ولم تكتفي بهذا فقط بل راحت أيضا إلى مصادرة أموالهم وأراضيهم: "كالشيخ الكبابطي"[60]، بالإضافة إلى ذلك كانت تقوم بتعيين القضاة الذين يخدمون مصالحها من أجل محو القضاء الإسلامي ودمجه في القضاء الفرنسي.

فطلبت جمعية العلماء من الإدارة الفرنسية إقامة حلول لهذه الأوضاع وإصلاح القضاء كونه جزء من الدين الإسلامي، منتهجين في ذلك الأساليب التالية[61]: التعليم القضائي: يجب إعطاء مجال أكبر لبرنامج التعليم القضائي في اللغة العربية، الفقه، الأصول، دراسة التفسير والحديث كما يجب قبول علماء مدرسين لتلك العلوم متخرجين من جامع الزيتونة.

ب.في الميدان السياسي:

.المؤتمر الإسلامي 1936م:

نشر الشيخ عبد الحميد بن باديس فكرة عقد المؤتمر في جريدة الدفاع في عددها الصادر 2 جانفي 1936م، وكان أول من فكر فيه قبل فوز الجبهة الشعبية بأشهر قليلة، وعند نجاح هذه الأخيرة أصبح عقد المؤتمر ميسورا ومؤكدا في آن واحد[62].

عندما خرجت هذه الفكرة إلى الوجود، سعت مجموعة من النواب والعلماء المسلمين إلى تأسيس لجنة مهمتها نشر الدعاية بين رواد الإصلاح لعقد مؤتمر إسلامي جزائري، وتهيئة برنامج إصلاحات عامة[63].

وعلى هذا الأساس وجه بن باديس ندائه لكافة المسلمين بعمالتي الجزائر ووهران من أجل تأسيس لجنة مثل اللجنة التي أسست في قسنطينة[64]،ويوضح ذلك أحمد الخطيب بقوله:" وتمكن بن باديس من إقناع الدكتور بن جلول رئيس كتلة النواب في عمالة قسنطينة بالفكرة وأصدر الفريقان بتاريخ 16 ماي نداء إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكّلوا لجنة من أجل التحضير لمؤتمر إسلامي جزائري يكون انعقاده بالعاصمة في شهر جوان 1936م"،مهمته الاتفاق على إصلاح شامل لأوضاع الجزائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبما أنّ المؤتمرات في حقيقة الأمر تشريعية تستمد قواتها من الجمهور الحاضر المقرر والجمهور الغائب المؤيد، وهو ما وضحته جريدة الشهاب التي كلفت الهيئات المعنية بتحضير المؤتمر فأمرت بإنشاء لجنة تنفيذية وظيفتها تنفيذ كل ما يقره المؤتمر وتطبيقه على النحو الذي جاء به، وتحملت هذه اللجنة مسؤولية ما يقع من تقصير أو إخلال، وفي جوان 1936م عقد المؤتمر حيث تمّ المصادقة عليه بالإجماع، واهتمت اللجنة التنفيذية بتنظيم المطالب والاقتراحات وترتيبها وطبعها في كراس سمي " كراس المؤتمر الإسلامي الجزائري" ليقدم إلى الهيئات المعنية، يصحبها وفد من النواب[63]

موقفها من مشروع بلوم فيوليت:

قبل أن يقدم المشروع باسم مشروع بلوم فيوليت قدم كاقتراح سنة 1933م إلى مجلس النواب نص على:

.منح الجنسية الفرنسية لبعض العناصر المدنية والعسكرية من المسلمين.

.منح الجزائريين بعض الحريات بصورة تدريجية

وبعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وضعت بوجود "بلوم ليون" و" فيوليت" مشروعا مطورا لمشروع فيوليت 1933م عرف بمشروع "بلوم فيوليت".

تلبية لمطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول المنعقد 7 جوان 1936م، كانت فكرة المشروع تتمحور حول إمكانية تطبيق الحقوق السياسية للجزائريين دون المساس بأحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية وتطرق المشروع إلى نقطتين جوهريتين هما:

.ارتقاء النخبة المسلمة إلى المواطنة الفرنسية.

.ممارسة الأهالي لحقوقهم السياسية[64].

وقد أثار هذا المشروع ردود فعل في أوساط الحركة الوطنية، بحيث عبرت نخبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن موقفها من مشروع بلوم فيوليت، المقدم إلى مجلس النواب بتاريخ 30 ديسمبر 1936م بالموافقة وقد اعتبره دستورا بنت آمالا كبيرة على تنفيذه، بالرغم من موافقته

الجمعية إلاّ أنّها وضعت استثناءات أخرى، ففي نظرها أن الأمة الجزائرية تتمتع بجميع المميزات لجنسيتها القومية وأن من المستحيل دمجها في فرنسا[65].

الجنسية القومية والجنسية السياسية:

ورد في هذا الإطار مقال لرئيس جمعية العلماء المسلمين الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في جريدة الشهاب، عرض فيه موقف الجمعية، بين في مقدمة المقال ما هي الجنسية القومية وما هي الجنسية السياسي؟ فيقول عن الجنسية القومية يقول عنها: هي مجموع المقومات والمميزات (اللغة، العقيدة، الذكريات التاريخية، الشعور المشترك بين كل من يشارك في هذه المقومات)، أمّ الجنسية السياسية فيقول فيها : التساوي بين الشعب الجزائري والفرنسي في الحقوق والواجبات.

ومن الممكن أن يدوم الجمع بين شعبين مختلفين في الجنسية القومية إذا تناصفا وتخالصا فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة، فإذا لم يكن هذا التناصف فلا بد من أمرين، الأول الاندماج أو الثاني وهو الانفصال[66].

خاتمة :

الجمعية هي رائدة النهضة في الجزائر ذات مرجعية إصلاحية استمدت مبادئها من الحركات الإصلاحية الموجودة في بلاد المشرق، وقد استخدمت عدة وسائل من بينها الصحافة لتحقيق هدفها المتمثل في إصلاح المجتمع وتطهيره من البدع والخرافات،حيث أصدرت مجموعة من الصحف الإصلاحية كجريدة المنتقد، ومجلة الشهاب، وجريدة السنة النبوية، وجريدة الصراط السوي الإصلاحية للشيخ "عبد الحميد بن باديس" وجريدة الإصلاح للشيخ "الطيب العقبي"، وجريدة البصائر الذي أسسها "الشيخ العقبي "في المرحلة الأولى ثم واصل تحريرها "الشيخ الإبراهيمي" في المرحلة الثانية أي بعد الحرب العالمية الثانية، وجريدة الدفاع للأستاذ "الأمين العمودي".

واجهت صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مجموعة من الصعوبات والعوائق إلاّ أنّها بقيت تلعب دورا بارزا رافعة شعارها " الدين، اللغة، الثقافة"، كما أنها كانت في صراع دائم مع المستعمر الفرنسي الذي عمل على نشر المسيحية قصد مسخ الشخصية العربية الإسلامية، ومحاربة الطرقية من خلال محاولة القضاء على البدع والخرافات والمعتقدات ونشر الزوايا....، كما عملت على تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي بتشجيع التعليم بين أفراد المجتمع الجزائري وكذا محاولة النهوض بالمرأة الجزائرية إلى أرقى المستويات الثقافية والعلمية.

اتجاه الجمعية كان إصلاحي وديني بالدرجة الأولى إلاّ أنّ هذا لم يمنع من تسجيل العديد من المواقف السياسية للجمعية، وإن دل ذلك على شيء إنّما يدل على أنها كانت تتدخل سياسيا خاصة عندما ترى محاولة مساس الاستعمار بالهوية الجزائرية.

الهوامش :

1. عبد الحميد بن باديس، الصحافة وحاجة الناس إليها، جريدة الشهاب، ج10، المجلد10، قسنطينة، 1926 ص3.

2 . علي بلمهدي بشير، المساجد الرسمية وموقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منها (1931-1956)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة وهران، (2001-2002)، ص1.

3 . سعيد فهمي، حركة عبد الحميد بن باديس دورها في يقظة الجزائر، الطبعة الأولى، (د س)، دار الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص51

4 . علي بلمهدي بشير، المرجع السابق، ص68.

5 . محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من (1939-1947)**، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1980،ص55.

6 . رابح تركي، عبد الحميد بن باديس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1981)، ص96.

7 . أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثارها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ،ص71.

8 . أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية(1930 .1945)،ج3،المرجع السابق،ص104

9 . محمد ناصر، المرجع السابق، ص132.

10 . Mered Ali. La réformisme musulman Algérie de 1925 à 1940, essai d´histoire religieuse et social, les édition AL HIKMA, Alger 1999, P131.

11 . محمد ناصر، أبو اليقضان وجهاد الكلمة، الطبعة الثانية، (د س)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1983، ص132.

12 . نفس المرجع، ص132.

13 . محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د س ن)، ص291.

14 . علي بلمهدي بشير، المرجع السابق، ص71.

15 . محمد الطاهر فضلاء، الطيب العقبي رائد لحركة إصلاح في الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985 ص96.

16 . أحمد مربوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، مطبعة الجزائر، الجزائر، سنة 1993، ص285.

17 . محمد ناصر، المرجع السابق، ص195.

18 . علي بلمهدي بشير، المرجع السابق، ص75.

19 . محمد البشير الإبراهيمي، آثار اعتقال الأستاذ العقبي في الأمة الجزائرية، جريدة البصائر، العدد34، السلسلة 01، قسنطينة، 1936، ص، ص1-

20 . عبد الحميد بن باديس، يالله.... ! للإسلام والعربية.....، جريدة البصائر العدد07، السلسلة 01، قسنطينة، في 1938، ص1.

21 . محمد خير الدين، مصدر سابق، ص299.

22 . محمد البشير الإبراهيمي، المعهد الباديسي في عامه الثالث –الجزائر- قضية التعليم في الجزائر، جريدة البصائر السلسلة الثانية، العدد، 128، الجزائر، 1950، ص1.

23 . محمد البشير الإبراهيمي، السلطان محمد الخامس " محمد بن يوسف"، جريدة البصائر، العدد، 147، الجزائر، 1952، ص1.

24 . محمد ناصر، الصحف العربية.....، المرجع السابق، ص150.

25 . محمد ناصر، نفس المرجع، ص150.

26 . محمد ناصر، نفس المرجع، ص153.

27 . محمد خير الدين، المصدر السابق، ص297.

28 . علي بلمهدي بشير، المرجع السابق، ص75.

29 . محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الجزء 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، القاهرة، سنة1963، ص19.

30 . محمد ناصر، المرجع السابق، ص153.

31 . علي بلمهدي بشير، المرجع السابق، ص78.

32 . نفس المرجع، ص79.

33 . عبد الرشيد زروقة، جهاد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940، ط1، (د س)، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص205.

34 . محمد ناصر، المقالة الصحفية نشأتها تطورها أعلامها من 1903-1931، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص285.

35 . محمد ناصر، المرجع السابق، ص25.

36 . أحمد مربوش، المرجع السابق، ص233.

37 . أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص33.

38 . محمد خير الدين، المصدر السابق، ص112.

39 . محمد البشير الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص375.

40 . نفس المصدر، ص378.

41 . محمد بوزوزوا، عيد العروبة، البصائر، السلسلة الأولى، العدد، 30، قسنطينة، 1936، ص3.

42 . أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص190.

43 . علي بشير بلمهدي، المرجع السابق، ص91.

44 . علي بلمهدي بشير، نفس المرجع، ص92.

45. أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص192.

46. محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص165.

47. محمد الشبوكي، التربية أساس التعليم، البصائر، السلسلة الأولى، العدد2، قسنطينة، 1936، ص4.

48. عبد الكريم بو الصفصاف، المنهج التربوي عند الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشهاب الجديد، المجلد الثالث، السنة الثالثة، العدد3، قسنطينة، أفريل 2004، ص43.

49. نفس المرجع، ص47.

50. أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص201.

52. أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص200.

53. نفس المرجع، ص224.

54 . حمزة بوكوشة، القضاء الإسلامي بالجزائر، البصائر، السلسلة الأولى، العدد01، قسنطينة، 1937، ص04.

55. نفس المصدر، ص4.

56 . حمزة بوكوشة، القضاء الإسلامي بالجزائر، البصائر، السلسلة الأولى، العدد02، قسنطينة، 1937، ص03.

57. محمد خير الدين، المصدر السابق، ص140.

58. عبد الحميد بن باديس، مسائل جزائرية (سفر الوفد)، الشهاب، الجزء09، قسنطينة، (1937)، ص332.

59. نفس المصدر، ص332.

60. نفس المصدر، ص333.

61. أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص245.

62. عبد الحميد بن باديس، المصدر السابق، ص208.

63 . إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات (النهضة والصراع السياسي)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة وهران، جوان 1986، ص163.

64. نفس المرجع، ص163.

65 . أحمد بن عاشور العيشي، من صور الإندماج، البصائر، السلسلة الأولى، العدد28، قسنطينة، 1936، ص3.

66. عبد الحميد بن باديس، الجنسية القومية والجنسية السياسية، جريدة الشهاب، الجزء 12، قسنطينة، فيفري 1937، ص38